□ بقلم: عكيفا اور "ماتسين" □

تقدم « الهدف » ترجمة لهذا المقال الذي كتبه « عكيفا اور » ، احد ابرز ممثلي ماتسين (المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية) ، وقد نشره في صحيفة المنظمة بالعبرية (العدد ٥٧) ، وغني عن القول ان كلمة « قومية يهودية » قد استخدمت باشكال مختلفة وبدلالات متباينة في كتابات « الماتسين » ، ولم تقدم المنظمة المذكورة حتى الان تعريفا محددا او رايا قاطعا بهذا الاصطلاح .
وعلى اية حال ، فان المقال التالي يلقي ضوءا جريئا وعميقا على جانب من جوانب الموقف الصهيوني ، واساسه العنصري والرجعي .

« الهدف »

نظرة جديدة الى: الأسـ

غولدا مائير : أخط

روت صحيفة « يديعوت احرونوت » في ٢٠ آب ١٩٧٠ ، ما يلي :

« واجه موظفو دائرة الهجرة والاستيعاب بمنطقة حيفا ، هذا الاسبوع ، مشكلة عصبية : عربي من سكان قرية عارة الواقعة في وادي عارة جاء اليهم وهو يطلب ان يتمتع بكافة المزايا والحقوق التي يتمتع بها « المواطن الاسرائيلي العائد » .

- كيف ؟

سأله الموظفون .

اجاب العربي : « بعد قيام الدولة هاجرت الى الخارج . والان عدت ، وكمواطن اسرائيلي عائد علمت ان القانون يعطيني مزايا كثيرة ، بينها سلفة لشراء سكن وشراء سيارة بدون جمارك » .

فقال له الموظفون : « ان الذين تنطبق عليهم هذه النصوص من قانون العائدين هم المواطنون القدامى ! »

- الرجل هو من مواليد البلاد .
- هو من مواطني الدولة .
- هو مواطن اسرائيلي .
- هو عائد الى اسرائيل .
- هو مواطن عائد لا يعترف به مقرر القانون « كمواطن عائد » .

ودولة اسرائيل هي دولة ديمقراطية ، وفي الدولة الديمقراطية لا يميز القانون بين مواطن وآخر ، ولكن عندما يفسر موظفو احدى الدوائر الحكومية القانون وتطبقونه يسمحون لانفسهم ان يقرروا ان المواطن اليهودي العائد هو الذي ينطبق عليه « قانون العائد » ، وهو فقط الذي يحق له ان يتمتع بمزايا العائد الى البلاد .

الملعونون في اسرائيل

في اسرائيل طبقة تعيش على هامش المجتمع تعمل في بعض الاحيان الى العيش خارجه ، وهذه الطبقة « الملعونة » على حد قول احدى الصحف الغربية التي نشرت النبأ تسمى « المدارين » ، او اليهود الذين ولدوا من اهل ليس بزوجوا حسب الاصول الدينية لليهودية ، وهكذا يكون « المانزر » ولدا غير شرعي مما يسبب له بؤسا عظيما يؤدي به الى ان يصبح ولدا مرفوضا من المجتمع ، والمدخل في الامر ان « المانزر » الغير الشرعي لا يستطيع الاقتران الا بفتاة غير شرعية ، او « مانزر » لان القوانين والشريعة اليهودية لا تسمح له بالزواج من فتاة يهودية من اهل اقترانوا حسب الشريعة وتظل اللعنة على كاهل اولئك حتى الجيل العاشر الذي يأتي من الولد الغير الشرعي الاول !

اما عدد « المانزرين » في اسرائيل فهو في حدود الـ ٥٠٠ الف ، بينما يفوق عددهم في الولايات المتحدة المليون ، وفي الاتحاد السوفياتي الـ ٧٠٠ الف شخص .

وقد رفض الكنيست الاسرائيلي مؤخرا مشروعا للخيار بين الزواج الديني او المدني مما يحل مشكلة المانزرين .

في اطار معين هنالك اسس يعتمد عليها الموقفون .

ان بيان استقلال دولة اسرائيل (المعروف باسم « مبادىء الاستقلال ») لم يعلن به قيام دولة مستقلة في ارض اسرائيل ، الا انه اعلن عن قيام دولة يهودية فوق ارض اسرائيل .

ان كلمة « الاستقلال » لم ترد ابدا في « مبادىء الاستقلال » .

قال بن غوريون في « معاريف » تاريخ ٦ شباط ١٩٧٠ :

« لقد وقعت بيان قيام الدولة كافة الاحزاب اليهودية في اسرائيل ، ابتداء من فيلنر الشيوعي وانتهاء بالحاخام كاغن كهانا ، وقد قررنا بدون معارضة : « اننا نعلن بهذا قيام دولة يهودية في ارض ـ اسرائيل ، وهي دولة اسرائيل » .

فالفارق بين دولة « مستقلة » و « دولة يهودية » كبير الحجم في المجالات السياسية والاجتماعية والقانونية : فالتفسير الاول يرسي قواعد دولة مدنية ، هي ـ على الاقل حسب القانون ـ لا تفرق بين مواطن وآخر . اما التفسير الثاني فانه يعلن عن قيام دولة قومية ارست قواعدها على التمييز والتفرقة القومية .

ان التفرقة القومية ليست بالضرورة تفرقة ضد مجموعة قومية واحدة بدولة متعددة القوميات ، فضد اللحظة التي تتمتع فيها مجموعة قومية واحدة بحقوق ، تابعة من اصل قوانين منصوصة ، في حين ان مجموعة قومية اخرى تعيش بنفس الدولة ولا يحق لها التمتع بها ـ تصبح التفرقة قائمة .

لقد جاء في بيان الاستقلال ان الدولة « ستقيم العدالة وتضمن الحقوق الاجتماعية الكاملة لكافة المواطنين ، بدون اي تمييز في الدين او اللون والجنس » . الا انها امتنعت عن قصد ، اضافة « بدون تمييز قومي » .

ففي مبادىء الحكومة الاساسية الاولى قيل انه في اسرائيل « سيحقق حق انتخاب عام ومتساوي بدون اي تمييز للجنس ، او الدين واللون او القومية » ولكن في مبادىء الاستقلال ـ التي تجسد روح الدولة وليس توجهها الائتلافي الحكومي هذا او ذاك ـ حذفت كلمة « القومية » بالضبط بنفس المكان الذي جرى فيه الحديث عن المساواة بالحقوق الاجتماعية والسياسية .

- حق الانتخاب بدون التفرقة القومية ؟ نعم !
- مساواة بالحقوق الاجتماعية والسياسية بدون تفرقة قومية ؟ لا !

هذا هو شكل الدولة حسب التفهم الصهيوني لها ، لان « الصهيونية » معناها التمييز والتفرقة السياسية بين اليهودي والغير يهودي .

★ ★ ★

ليست هذه هي القوانين الوحيدة .

فقانون الهجرة الى اسرائيل يقرر :

« لكل يهودي الحق بالقدوم الى اسرائيل » .

لا يكفي ان مجرد سماع هذا التفسير يعني بجوهره التفرقة والتمييز (لان اليهودي لا يهاجر الى اسرائيل ابدا او منها ، الا انه « قادم » او « عائد » او « مسافر » منها) الا ان القانون نفسه ـ المسمى « قانون الاستيطان » ـ يجسد قانونيا تفرقة بين اليهودي وغير اليهودي :

فهؤلاء الاخيرين من الصعب ان يهاجروا الى اسرائيل . وفي كل حادث تجري دراسة خاصة ومنفصلة للموضوع ذاته ، في حين انه بالنسبة للاوائل يوجد قانون يقول ـ اوتوماتيكيا ـ ان جماهير كاملة يحق لها القدوم الى اسرائيل !

وبالاضافة الى هذا : بالاضافة الى حق الهجرة ، المعطى قانونيا لجماعة قومية واحدة ، تقدم لهم كذلك حقوق التجنس . تفرقة مثل هذا النوع ليست قائمة في اي دولة من دول العالم .

★ ★ ★

« الوكالة اليهودية » التي هي المالكة القانونية لمعظم الاراضي التي اشتروها في حينه ودفع ثمنها في البلاد ، لديها هي الاخرى نصوص تدل على تفرقة عنصرية رهيبة .

فالبند (د) من قانون الوكالة ، كما وضع في عام ١٩٢٩ يقول :

« الارض التي تشترى من قبل اليهودي .. تبقى قائمة كملك للشعب وهي غير قابلة للنقل » ليست قابلة للنقل ؟ لمن ؟

بمعنى آخر : منع بيع الارض للعرب !

كما يقرر البند (ه) ، من نفس القانون :

« ستقيم الوكالة منشآت زراعية تستوعب فيها اليد العاملة العبرية . وكل المصانع التي تقيمها الوكالة اليهودية يكون عليها ان تستوعب الايدي العاملة اليهودية لتشتغل فيها » .

بمعنى آخر : منع تشغيل العرب في المصانع العائدة للوكالة ، وكذلك في اراضيها ، وكذلك عندما يكون العرب من مواطني دولة اسرائيل !

هذا البند يعود ويستغل كل مرة في داخل اسرائيل ، كافة رؤساء الحكومات المتعاقبة في اسرائيل : بن غوريون ، شاريت ، اشكول وغولدا مائير ـ قانونا بتطلب غير عادي لتطبيق بند عدم تشغيل العرب في المصانع والمنشآت اليهودية . لم يكن ليخيهم ادخال « قانون رائع » في قوانين الدولة ، بموجبه يمنع تشغيل المواطنين العرب ، ولكنهم كانوا قد قانونا في حينه بكل ما لديهم من قوة من اجل ادخال هذا القانون الى كافة مؤسسات الدولة وتطبيقه على صعيد الواقع .

★ ★ ★

وهنالك بند آخر لا بد من ابداء الراي حوله، وهو بند قانون الزواج المختلط . ليس صدفة ان السلطة العسكرية في البلاد قد سلمت كافة الامور للرئاسات الدينية ، فليس الموضوع هو موضوع « بيع وشراء » ائتلافي فقط ، كما يحبذ بعض الصهاينة العسكريين ان يقلبوا انفسهم . ان الحركة الصهيونية هي اصلا عسكرية ، وعندما تكون كذلك لا يحق لها ان تقرر من هو اليهودي ـ الذي له الحق بالتمتع بمزايا وحقوق اكثر في الدولة ، والمؤمنة له عبر النصوص والقوانين الممول بها .

تحتاج العسكرية الصهيونية لقرارات الرئاسات الدينية بخصوص « من هو اليهودي » لانها هي ذاتها ليست مخولة باعطاء وصف عسكري من عندها ، يسمح بالتالي باعطاء مزيد من التفرقة والتمييز من عندها لصالح القومية اليهودية في دولة اسرائيل .

فاكثر من قيام الدولة بشغل بال الصهيونية موضوع الهوية اليهودية (العسكرية !) :

قالت غولدا مائير (هآرتس ١٩٧٠/٢/١١) :

« انني ارى ، كما ترى الغالبية اعضاء الكنيست ، ان بقاء شعب اسرائيل هو مسالة تقف فوق كل شيء في هذا العالم ، وفوق دولة اسرائيل ، وفوق الصهيونية .. ولم تصل بعد الى وقت تكون فيه بمثابة طلاق الشعب .

وسنكون متكاملين مع انفسنا فقط عندما نقول اذ «في الوقت الحاضر لا يوجد خطر منظور يهدد وجود الشعب اليهودي بالابادة ، ولكن يوجد ما هو اخطر منه : الزواج المختلط ! »

ها هو ذا تصريح مفاجيء :

لا مشكلة « امن » ، ولا « خطر الابادة » ولا « تهديد على وجودنا الكامل » ـ الا الزواج المختلط ! هو الخطر الداهم الكبير الذي يهدد الشعب اليهودي حسب نظر رئيسة الحكومة العسكرية ، وحسب نظرة الاغلبية الصهيونية العسكرية ـ والاشتراكيين ـ الذين يستنكرون الامانة الدينية !

الاختلاط ؟

لمن بمن ؟

وما هو السيىء بالزواج المختلط ؟

هل ترث الرأسمالية الصهيـ

الصراع الطبقي

بعد انتهاء الحرب الهندية ـ الباكستانية ونشوء دولة بنغلادش الجديدة ، برزت ـ ولو بشكل اخر ، التناقضات التي كانت اساس المشكلة في السابق والتي ادت الى اندلاع الحرب الهندية الباكستانية ، واعطاء بنغلادش استقلالها واعادة اللاجئين الذين هربوا من تعسف السلطات الباكستانية الى اراضيهم .

وظهور هذه التناقضات بشكل سابقة طبيعية لنتائج الحرب التي دمرت حركة الانتاج في طريقها وخصوصا في مجال الزراعة ، وكذلك جميع الطرق البرية والمواصلات والجسور التي سلكت عليها الجيوش المتحاربة او دمرها الجيش الباكستاني في انسحابه امام القوات الهندية الزاحفة .

ومشكلة اللاجئين البنغاليين التي تشكل التناقض الاساسي في المرحلة الحالية والسابقة ، ظلت حتى الان بدون حل نظرا للظروف المحيطة بها . ففي المخيمات التي يسكنون فيها في اوضاع مخزية من الناحية الصحية والاجتماعية، تأمن المعيشة الفذائية اليومية الامر الذي يدعو اللاجئين الى البقاء في تلك المخيمات ، والى رفض كل المحاولات التي تقوم بها حكومتا الهند وبنغلادش لحملهم على العودة الى بنغلادش لقاء تلقين روبية بنغالية واجازة تخولهم الحصول على قطعة ارض زراعية لكل شخص واحد !

ذلك ان الانباء الواردة الى اللاجئين من اجل بنغلادش ، وخاصة من مقاطعات «باتيا» و «راجاهاشي» و « رانغبور» المناخمة للحدود الهندية تفيد بان المجاعة تفتك بالدين لم يغادروا الارض ، الامر الذي يحث اللاجئين على رفض العودة في تلك الحالة الصعبة ، مفضلين الموت من الامراض في المخيمات ، لا الموت من الجوع في الداخل !

والحديث عن الزراعة البنغالية التي كانت تشكل ٦٠٪ من مجمل الانتاج القومي، و ٨٠٪ من صادراته ، هو الحديث عن حقول فارغة جرداء في اغلبيتها بعد ان تمر عليها الاعصار الشهير سنة ١٩٧٠ ودمر كل شيء ، وبعد ان كانت مسرحا للعمليات العسكرية التي لم يبق الا على التراب والاشجار العارية ، ولعودة المحاصيل الزراعية الى سابقتها ، يجب على الدولة تأمين ما يقرب المليونين من الابقار لفلاحة الاراضي ، لان الابقار التي لم تمت في موجة المرض الذي مر بالمنطقة سنة ١٩٧١ اخذتها الجيوش المنسحبة والغازية لتموين جنودها ومقاتليها .

وتقف الحكومة الحالية مكتوفة الايدي امام هذه المشكلة الاساسية ، لا تستطيع العمل من اجل حلها ، لان الاموال التي كانت في البلاد حولت الى الخارج اذ كانت ملكا للباكستانيين الشرقيين الذين كانوا يستغلون البلاد ، اما وضع الصناعة فهو في حالة ضعيفة جدا ، لان صناعة البلاد لا تتقدم سوى ٣٪ من مجموع الانتاج القومي ، ولا يتعدى وجودها سوى بعض مصانع الجوت (القنب) ، وبعض مصانع النسيج والسماد ومصناع واحدة للبترول ، ولكن هذه الصورة الضعيفة للصناعة ، تنحطم وتندثر ، لان الباكستانيين الشرقيين الذين كانوا يملكون ٩٠٪ من رساميلها ، حولوا الى الخارج معظم رساميلها ، السبب الذي يجعل تلك المصانع الضعيفة عاجزة عن العمل ، مما يجبرها ان تسرح ما يقرب من ٤٠٠٠٠ عامل من العمال البنغاليين !

نظرة مستقبلية

هذا الوضع الصعب في بنغلادش ، يقود الى نشوء بورجوازية جديدة بعد ان تحررت البنغال من « الاتين والعشرين » عائلة من الباكستان الشرقية التي كانت تحكم البلاد سياسيا واقتصاديا ، وهذه البورجوازية لن تستطيع التحول الى راسمالية كبيرة كالراسمالية الهندية والباكستانية لانها لا تملك الامكانات التي تخولها الحصول على امتيازات واسعة للتحول نحو الطريق الراسمالي الواسع الامر الذي يضع الاقتصاد في يد الراسماليين الهنود الذين اخذوا يتدفقون الى البلاد بعد الحرب ، يعطي النور الاخضر للدولة لتاميم المصانع والقطاعات الكبرى من الاقتصاد البنغالي ، الامر الذي يفرض على الدولة الحصول على قروض طويلة الامد من الخارج لاعادة بناء الاقتصاد بكليته ، وتطوير الزراعة الضعيفة ، ورفع المستوى المعيشي للبلاد .

وهكذا تكون « رابطة عوامي » في مازق حرج : فمن ناحية اوليه، زار البنغال مؤخرا وفد صناعي ، اقتصادي كان على راسه الراسمالي العالمي نافال تاتا رئيس العائلة الهندية الراسمالية التي تسيطر على ٢٥٪ من الاقتصاد الهندي ، للمساهمة في تطوير البلاد من خلال تمويل المشاريع الكبرى والصناعات في اطار « التعاون المشترك » بين البلدين، وهكذا تكون بنغلادش الدولة الفتية قد وقعت في براثن الراسمالية الهندية بعد ان فشلت البلاد في تكوين مجموعة راسمالية محلية تحل مكان الراسماليين من الباكستانيين الشرقيين ، وبعد ان حصل الراسماليون الهنود على وعود ضمنية تسهل لهم العمل داخل البلاد ، و تنقل الكثير من البرجوازيين الهنود العقار ، الى مدن بنغلادش لبناء مصانع جديدة صغيرة والمساهمة مع بعض البرجوازيين البنغاليين في انشاء بعض الاعمال مما يؤدي في اخر الامر الى نشوء راسمالية هندية داخل بنغلادش تقوم بالاستغلال كما حصل في بعض بلدان افريقيا .

واذا انخذت الحكومة البنغالية قرارا بتاميم القطاعات الكبرى في البلاد ، ينبغي عليها ان تقترض من الخارج ملايين الدولارات لاعادة بناء كل شيء . وما قاله مجيب الرحمن في كلكتا عن رفض بنغلادش قبول اية قروض اجنبية او اي تمويل اجنبي ، يسهل مهمة الهند في تقديم ملايين الروبيات من خلال ميثاق التعاون المشترك الذي اقر بين البلدين .

وترید الهند لعدة اسباب ، منها موقف اندیرا غاندي من الفاشية والراسمالية في الهند ، ان تكون العلاقات بين البلدين ، علاقات تعاون بين حكومة واخرى . ولكن طبيعة الهند الضعيفة من الناحية المالية بفرض عليها ان تستدين من الراسماليين الهنود بفوائد باهظة ، او ان تحول قسما كبيرا من احتياطيها الى بنغلادش، الامر الذي يخيف الحكومة الهندية لان وضع البلاد المضطرب لا يسمح لها بالتلاعب باحتياطيها .

هيا بنا نعلن ان السلطة في اسرائيل تشجب التمييز ، بالاضافة الى التفرقة القومية .

- لتبطل « قانون الاستيطان » .
- لتبطل نصوص الارض المتعلقة بالوكالة
- لتبطل القوانين الفردية لحماية الشخصية الدينية .
- لتتبع قوانين لحماية الشخصية المدنية
- لتعطى حقوق « المواطن العائد » كذلك لكل مواطن عربي عائد .
- لنعلن ان اي تمييز قومي في اسرائيل هو عبارة عن جناية يحاكم القانون عليها

فمن يرفض النماء لم مثل هذه القوانين ما عليه الا ان يحسد نفسه ، لا يصدق ، لا يدافع عن التفرقة ، لا يتخذ موقف اللون الفارغ ؛ وليعلن بدون اي خوف امام العالم : حقا ان دولة اسرائيل مبنية على التفرقة القومية لصالح اليهود وليفتخر بذلك !

بالعكس ، فاننا نتوقع ظهور الصهيونية على الكشوف وهي تفاخر بهذا ، وتعلنه امام العالم كله !

ليس التوربون فقط ، ولا الاشتراكيون ، الليبراليون ، الديمقراطيون ، او المتفرجون ، الا مجرد اناس مثقفين يعيشون في النصف الثاني من القرن العشرين ـ وخاصة الشباب ـ يشجبون شجبا اساسيا كاملا لاي نوع من انواع التمييز الاجتماعي .

فليست فقط التفرقة باللون متبعة في جنوب افريقيا او في الولايات المتحدة ..

وليس فقط تفرقة جنسية في سويسرا .

فهناك ايضا تفرقة قومية باسرائيل .

وكي يستحق المرء وصف « الانسان المثقف » فعليه شن كفاح كبير وواسع من اجل الشعارات التالية :

- فصل اللون عن الدولة .
- فصل الدين عن الدولة .
- فصل القومية عن الدولة .

(ترجمة « الهدف »)
عن العبرية

ـاس العنصري في اسـرائيـل

ـر الأخطار التي تواجه اسرائيل هو الزواج المختلط!

ان الفرض الديني في اسرائيل نابع من الشكل الصهيوني لهذه الدولة .

ان الصهيونية مبنية اساسا على التمييز القومي لصالح اليهود ، ودولة اسرائيل، حسب الصهيونية ، ليست دولة الاسرائيليين ، انها دولة اليهود .

ان الصهيونية تجبر على منح بعض الحقوق المهينة عن مواطني اسرائيل العرب ، في حين تقدمها ليهود من مواطني دولة اخرى .

فكل المعسكر الصهيوني ، من حزب «حيروت» حتى « المابام » (وحتى داخل الحزب الشيوعي يوجد الكثير من هؤلاء) يقف عند نقطة تقول ان كل يهودي في انحاء العالم له حقوق سياسية ومدنية مؤمنة في القانون الاسرائيلي ، لا تحق هذه الحقوق للعربي الفلسطيني ابن هذه البلاد (حتى لو كان مواطن اسرائيلي) ؛ قوانين لا يمكن تقديمهما ولا مرة واحدة للمواطن الاسرائيلي الغير اليهودي !

اذن ليست هذه دولة مدنية انما هي دولة قومية ؛ وليست هذه دولة مواطنة ، انما هي لكل يهود العالم !

فالقانون الاسرائيلي يميز بين المواطن والاخر، بين اليهودي وغير اليهودي .

ان اسرائيل ليست دولة مبنية على « المساواة بدون التمييز العنصري ، او الديني او اللون والقومية » ولكن فقط على « المساواة بدون التمييز بالجنس ، والدين واللون » .

بمعنى آخر ، وحسب فهم الصهيونية لدولة اسرائيل هي ان تكون مبنية على التمييز القومي الى الابد !

تصدق رئيسة الحكومة عندما تقول في الكنيست : « عار على الدولة ، وعلى اليهود الذين يعيشون فيها ، عندما يقولون ان كل هذا يعمل من اجل التمييز عن الاخرين » (صحيفة « هآرتس » ١١ فبراير ١٩٧٠) .

عار ؟

اذا كان هذا عارا حقيقة ، فيها نعلن الغاء كافة القوانين ، والنصوص المتبعة والتي تميز بين « اليهودي » و « الغير اليهودي » .

هيا بنا نعلن ان السلطة في اسرائيل تشجب التمييز ، بالاضافة الى التفرقة القومية .

- لتبطل « قانون الاستيطان » .
- لتبطل نصوص الارض المتعلقة بالوكالة
- لتبطل القوانين الفردية لحماية الشخصية الدينية .
- لتتبع قوانين لحماية الشخصية المدنية
- لتعطى حقوق « المواطن العائد » كذلك لكل مواطن عربي عائد .
- لنعلن ان اي تمييز قومي في اسرائيل هو عبارة عن جناية يحاكم القانون عليها

فمن يرفض النماء لم مثل هذه القوانين ما عليه الا ان يحسد نفسه ، لا يصدق ، لا يدافع عن التفرقة ، لا يتخذ موقف اللون الفارغ ؛ وليعلن بدون اي خوف امام العالم : حقا ان دولة اسرائيل مبنية على التفرقة القومية لصالح اليهود وليفتخر بذلك !

بالعكس ، فاننا نتوقع ظهور الصهيونية على الكشوف وهي تفاخر بهذا ، وتعلنه امام العالم كله !

ليس التوربون فقط ، ولا الاشتراكيون ، الليبراليون ، الديمقراطيون ، او المتفرجون ، الا مجرد اناس مثقفين يعيشون في النصف الثاني من القرن العشرين ـ وخاصة الشباب ـ يشجبون شجبا اساسيا كاملا لاي نوع من انواع التمييز الاجتماعي .

فليست فقط التفرقة باللون متبعة في جنوب افريقيا او في الولايات المتحدة ..

وليس فقط تفرقة جنسية في سويسرا .

فهناك ايضا تفرقة قومية باسرائيل .

وكي يستحق المرء وصف « الانسان المثقف » فعليه شن كفاح كبير وواسع من اجل الشعارات التالية :

- فصل اللون عن الدولة .
- فصل الدين عن الدولة .
- فصل القومية عن الدولة .

(ترجمة « الهدف »)
عن العبرية

ـب بنغلادش يدخل مرحلة جديدة مع هدوء غبار الحرب

الوضع المتفجر

هذا الوضع المليء بالتناقضات السياسية والاقتصادية ، يفرض على حكومتي الهند وبنغلادش الاسراع في اخذ مقررات فعلية لاعادة الحياة الى مجاريها في جمهورية بنغلادش ، فانا حصل ذلك ، فسيكون ربحا اكيدا ومضمونا للراسمالية الهندية التي ستربح من الجهتين : اما من خلال تمويل كامل او جزئي للاقتصاد البنغالي من خلال مساهمات مباشرة ، ام عن طريق الحكومة الهندية التي ستستدين منهم بفوائد باهظة لمساعدة الدولة البنغالية ، واما من خلال السوق الجديدة التي تناف من ٦٥ مليون مستهلك لا يملكون سوى القليل من الصناعات السبب الذي ينعش الراسمالية الهندية ويطورها ويسهل امامها عملية الاستغلال والقمع .

والمصانع التي اغلقها ناقل نانا في السنة الماضية ، ستكون في عمل دائب لسد عوز السوق البنغالية لجميع البضائع والمنتوجات ولكنها في الوقت ذ نه ستكون اساسا للحركة الثورية الشعبية الثانية التي ستقود جماهير الشعب الى الحكم بعد ان اجهضت الحرب التطور الطبيعي للقيادة الثورية في قوات التحرير البنغالية ، وبعد ان تسلم البرجوازيون المعتدلون من « رابطة عوامي » الحكم، وهم مرشحون للتعاون مع الراسمالية الهندية التي ستستغل بنغلادش بدل راسمالية يحيى خان .